

«صندوق تحيا مصر».. مليارات من النهب المنظم بعيداً عن الرقابة



الجمعة 19 يناير 2018 06:01 م

كتب: - الحرية والعدالة

جاء تقرير أمس حول الدراسة التي تؤكد أن السيسي سوف ينهب 50 مليار جنيه من جيوب الشعب، جراء مبادرة جمع الفكة، والتي بادرت جميع البنوك بتفعيلها بأوامر وتوجيهات من البنك المركزي وضخها في صندوق “تحيا مصر”，لتعيد إلى الأذهان حقيقة وخفايا هذا الصندوق الغامض، الذي أسسه جنرال الانقلاب عبد الفتاح السيسي للنهب المنظم لمليارات الشعب بعيداً عن أيين الرقابة ودشن رئيس الانقلاب في 24 يونيو 2014، صندوق تبرعات لدعم ما وصفه بـ“المشروعات القومية” تحت اسم “صندوق تحيا مصر”. ودعا رجال الأعمال والشركات الاستثمارية إلى التبرع للصندوق، مطلاقاً حملة التبرعات بإعلان تنازله عن نصف راتبه البالغ 42 ألف جنيه شهرياً ونصف ثروته المالية، من دون أن يحدد جمعها! وطلب السيسي من البنك المركزي فتح حساب خاص بالصندوق لتقديم تبرعات المواطنين، التي انتهت الدولة أسلوب للحصول عليها، بدءاً من حملات الرسائل النصية وحتى إجبار الطلاب والموظفيين في بعض المحافظات على التبرع للصندوق.

«100» مليار على جنب كده! ولا ينسى المواطنين تصريحات السيسي الغربية والشاذة يوم 25 يوليو 2014م، خلال احتفاله بليلة القدر في رمضان 1436هـ، والتي طالب فيها رجال الأعمال وجموع المواطنين بالتبرع بـ“100» مليار جنيه على جنب كده!.. وهو التصريح الذي حل بعض الخبراء مفرداته، وانتهوا إلى أن السيسي يدشن مرحلة من مراحل النهب المنظم تحت لافتة دعم المشروعات القومية.

دلائل النهب المنظم وأعلن محمد حمدان عشماوي، المدير التنفيذي للصندوق، خلال لقاء تلفزيوني، عن أن حصيلة الصندوق تقترب من 10 مليارات جنيه (نحو 564 مليون دولار)، وأن السيسي كان يأمل في أن يجمع 100 مليار على الأقل في أول 3 سنوات إلا أن الأرقام التي أعلناها عشماوي تبدو غير منطقية قياساً بالأرقام الضخمة التي أعلنت الشركات الخاصة والجهات الحكومية الكبرى التبرع بها للصندوق حتى قبل إنشائه، إذ تبرعت عائلة ساويرس بثلاثة مليارات جنيه، ومجموعة محمد الأمين بمليار و200 مليون جنيه، والجيش بمليار جنيه، ومجموعة عامر للاستثمارات السياحية بنصف مليار جنيه، ورجل الأعمال محمد أبو العينين بربع مليار جنيه، ورجل الأعمال أحمد أبو هشيمة بمبلغ 100 مليون جنيه، إلى جانب حصيلة تبرعات البنوك المصرية وشركات التأمين المحلية والأجنبية.

الصندوق يتسبب في الإطاحة بجيئنة! وكشفت معلومات مؤثقة من الجهاز المركزي للمحاسبات، بحسب صحيفة “العربي الجديد”，عن تلقي الجهاز تعليمات صريحة من رئاسة الانقلاب مؤيدة بفتوى أصدرها مجلس الدولة، بعدم مباشرة أي دور رقابي على أموال وأنشطة صندوق “تحيا مصر”，سواء على المستوى المحاسبي أو القانوني، كاستثناء وحيد من بين كل الجهات التي تدير المال العام، والتي ينص دستور الانقلاب على خضوعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

ونعد الإعلان عن تأسيس الصندوق بنحو 5 أشهر، في 13 نوفمبر 2014، أصدر السيسي في غياب البرلمان، قانوناً حمل الرقم 139 لسنة 2014 بإنشاء الصندوق رسمياً بـلا من صندوق، “دعم مصر”，الذي كان قد أنشئ في أعقاب الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، ليكتسب الصفة الاعتبارية كجهاز حكومي تابع لرئيس الوزراء، بعد نجاحه في اجتذاب مليارات الجنيهات ونضّلت المادة الثامنة من ذلك القانون، الذي أعد وأصدر على عجلة، على اعتبار أموال الصندوق، “أموالاً عامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات”，أي أن الاستيلاء عليها يُعتبر استيلاء على مال الدولة، كما نصت المادة ذاتها على أن “يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة ومراقبة حسابات الصندوق وإعداد تقرير ربع سنوي يعرض على رئيس الجمهورية”. وفي 30 نوفمبر 2014، أى بعد صدور القانون بأسبوعين تقريباً، بدأ هشام جينية في ممارسة الإجراءات التي نص عليها القانون، فأُسند

مهام الرقابة على الصندوق إلى قطاع الخدمات الرئيسية التابع له مباشرة، والذي يقوم بمراقبة أوجه الإنفاق في الجهات التابعة لرئاسة الجمهورية، وطلب من الإدارة المركزية للرقابة المالية على الجهاز الإداري للدولة والوحدات الخدمية بالجهاز، بدعى مخاطبة الجهات الحكومية لمعرفة موارد الصندوق وأوجه إنفاقه، استعداداً لتقديم التقرير الأول إلى السيسى^٢ ويبدو من المستندات أن جنية وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات تعاملوا "بجدية أكثر من اللازم"، بحسب تعبير مصدر مطلع في الجهاز، إذ أرسلوا إلى رئاسة الوزراء خطاباً في 31 ديسمبر 2014، يطالبونها ببيان رسمي بكل موارد الصندوق في الداخل والخارج^٣ لكنَّ رئيس الوزراء ومساعديه الإداريين تجاهلوا الرد تماماً، على الرغم من أنَّ رئيس الوزراء هو رئيس مجلس أمماء الصندوق، وهو من يعيّن مديره التنفيذي^٤

واستمر الجهاز المركزي برئاسة جنية يحاول طرق الأبواب ل مباشرة دوره الرقابي، فأبلغته المعلومات بأنَّ هيئة الشئون المالية للجيش والتابعة لوزير الدفاع هي التي تقوم بأعمال المحاسبة والإشراف على تلقي التمويل والإنفاق، فتوجه فريق من موظفي الجهاز إلى هيئة الجيش المالية في 18 مايو 2015، (أي بعد 6 أشهر من صدور القانون ومرور موعددين للتقرير ربع السنوي)، لفحص أعمال الصندوق، لكنهم لم يعثروا من الاطلاع على أي مستند^٥ وقال المصدر المحاسبي المطلع، إنَّ "وفد الجهاز الذي تحرك بأوامر من جنية تعرض لما يشبه الطرد من مقر هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة، وحاول جنية التواصل مع السيسى عبر مدير مكتبه عباس كامل، إلا أنه لم يتلق أي رد بشأن ما حدث^٦ وبعد أيام قليلة تمت الإطاحة بجنية من رئاسة الجهاز المركزي، في تكريس للفساد وحماية للمفسدين^٧ قانون لحماية النهب!

الأكثر غرابة أنه تم إعداد قانون جديد أصدره السيسى تحت رقم 84 لسنة 2015 في 8 يوليو 2015، ونص على تمنع صندوق "تحيا مصر" بالاستقلال العالى والإداري، وإسناد سلطة تحديد أساليب الإشراف عليه وإدارته وتصريف شئونه إلى رئيس الجمهورية من دون التقيد بالنظم الحكومية المنصوص عليها في أي قانون آخر، وإسناد الرقابة على أعمال الصندوق المحاسبية إلى مكتب مراجعة مسجل لدى البنك المركزي تختاره إدارة الصندوق، وقصر دور الجهاز المركزي للمحاسبات على "إعداد تقرير بمؤشرات أداء الصندوق سنوياً على ضوء القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات".

وبذلك تم إبعاد الجهاز المركزي تماماً عن مباشرة الدور الرقابي على الصندوق، ما يعني أنَّ أعمال الصندوق نفسها المقدرة بالعيليات تظل بعيدة عن رقابة الجهاز المقررة دستورياً^٨